تمكين المرأة الإماراتية في الحياة العامة

مبخوث سالم الراشدي
المملكة المغربية

الملخص:

تمكين المرأة في الإمارات كان وما زال أحد الأهداف الرئيسية للقيادة الإماراتية، التي ساهمت في تعزيز مكانة المرأة في جميع القطاعات الحياتية، بدءا من المشاركة السياسية والإدارية وصولا إلى ريادة الأعمال والمجالات الاقتصادية. وقد ساعدت السياسات المتبعة في دعم حقوق المرأة على تحقيق توازن بين الجنسين في المجتمع الإماراتي، حيث أصبحت المرأة جزءا فاعلا في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. التركيز الكبير على تعليم المرأة وتطوير استراتيجيات وطنية، مثل الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة، أدى إلى تمكينها للمساهمة في التنمية المستدامة وضمان مشاركتها في صنع القرار على كافة المستويات.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة؛ التوازن بين الجنسين؛ الاستراتيجية الوطنية؛ المشاركة السياسية؛ التنمية المستدامة؛ ريادة الأعمال

Summary:

The empowerment of women in the UAE has been a central goal of the leadership, contributing to elevating women's status across all sectors, from political and administrative participation to entrepreneurship and economic fields. The adopted policies that support women's rights have helped achieve gender balance in Emirati society, making women an active part of economic and social development processes. A significant focus on women's education and the development of national strategies, such as the National Strategy for Women Empowerment, has enabled their contribution to sustainable development and ensured their involvement in decision-making at all levels.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تقديم:

منذ منتصف القرن العشرين، أصبحت قضايا المرأة ودورها في التنمية جزءا أساسيا من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية. هذه الاتفاقيات تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة وتمكينها في جميع المجالات التنموية. التنمية، في أي مجتمع، تعتمد بشكل أساسي على قوة الإنسان وطاقاته. وبما أن المرأة تمثل جزءا أساسيا من المجتمع، فإن عدم تمكينها يعتبر عقبة أمام التقدم. لذا، يجب أن تكون المرأة واعية بأهمية تمكينها لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة في المجتمع[1].

لتحقيق ديمقراطية حقيقية، لا بد من تكامل الجهود بين الرجل والمرأة في إدارة شؤون المجتمع على كافة الأصعدة وبمساواة كاملة. والعمل من أجل حقوق المرأة ليس مجرد مسعى منفصل، بل هو جزء أساسي من النضال لتحقيق الديمقراطية، التي تتطلب بطبيعتها تحقيق المساواة بين جميع المواطنين. تعزيز حقوق المرأة إذا يعد خطوة مهمة نحو تعزيز الديمقراطية. ويتفق معظم الباحثين في علم السياسة على أن مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية باتت ضرورة لتحقيق أهداف النظام السياسي في المجتمعات الحديثة، حيث ينبغي أن يتمتع كل من المرأة والرجل بحقوق متساوية في الترشيح والانتخاب. [2]

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها تحولات كبرى وسريعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مع تركيز خاص على تمكين المرأة. حظى تمكين المرأة باهتمام كبير من القيادة، ما أدى إلى تبوؤ المرأة الإماراتية مكانة مميزة في كافة القطاعات، وجعل من الإمارات نموذجا يحتذى به في التنمية البشرية بفضل السياسات الراعية لحقوق الإنسان. منذ قيام الدولة، سعت الإمارات إلى تعزيز مشاريع التنمية لصالح الإنسان، وخاصة المرأة، في مجالات التعليم والصحة والثقافة. أصبحت المرأة الإماراتية حاضرة في كافة مواقع العمل والبناء، تساهم في عملية التنمية جنبا إلى جنب مع الرجل. ومن المبادرات البارزة، الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة التي أطلقها الاتحاد النسائي العام في عام 2002، والتي تحدث وتطور بانتظام لرفع طموحات المرأة الإماراتية وتلبية احتياجاتها. يهدف تحديث الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة حتى عام 2021 إلى تحقيق رؤية مستقبلية متقدمة، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والمجتمعية، لتكون الإمارات في مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال[3].

---

1 ندى بنت عبد الله بن سعود التميمي، هيفاء بنت فهد المبيرك ، دور برامج التعليم المستمر في تمكين المرأة في ضوء التجارب الدولية، ص 14.

2 صابر صفاء خليفة: المشاركة المدنية للشباب والتعبئة العربية: ست سنوات على تحليل الخطاب وتقييم الفترة الماضية، نموذج مساهمة المرأة في الحياة السياسية المصرية، ضمن أشغال مؤتمر " مشاركة النساء في السلام ، الأمن والعمليات الانتقالية في العالم العربي، م.س ص 345.

3 الاتحاد النسائي العام: الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة، تمكين ..مشاركة.. ريادة، 2015-2021، ص 20 و 21.

مكرر:

تضم دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من تسعين في المئة من سكانها في المناطق الحضرية. الاستيطان في المناطق الريفية نادر ومتفرق على مساحات شاسعة. بينما تعتبر المساواة بين الجنسين ضمن أولويات الدستور الإماراتي، ومرسوم اتحادي رقم 30 لعام 1996 وقرار وزاري رقم 225 لعام 2015، فهناك حاجة ملحة للنظر في التمكين من وجهة نظر التحول المجتمعي. قد عرض التطور الاقتصادي السريع للإمارات التراث الثقافي مثل نسيج "الصادو" الذي غالبا ما يعتقد أنه مهارة المرأة ، فهو فن نسج تقليدي في المناطق البدوية بشبه الجزيرة العربية، وبالأخص في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. يتميز هذا النسيج بأنه يستخدم في صنع المنتجات اليدوية مثل الأغطية والسجاد والحقائب وأحزمة الجمال. تستخدم النساء البدويات في هذا النسيج خيوطًا ملونة لإنتاج أنماط هندسية معقدة وجميلة. يعد نسيج الصادو جزءًا مهمًا من التراث الثقافي في المنطقة، ويتم نقل فن النسيج هذا من جيل إلى جيل داخل الأسر البدوية.

تدعم "صوغة وهي مبادرة من صندوق خليفة لتطوير المشروعات، النساء الريفيات في الحفاظ على الحرف المحلية من خلال المبيعات. صوغة" هو مشروع إماراتي تأسس تحت مظلة صندوق خليفة لتطوير المشروعات. يهدف المشروع إلى تحفيز وتعزيز التراث الثقافي الإماراتي من خلال دعم النساء الريفيات في

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تقدم المرأة وازدهار دورها في المجتمع يرتبطان ارتباطا وثيقا بتطور الأمم ورقي الحضارات. ففي البلدان التي حققت مستوى عال من التمدن والتحضر، نرى أن النساء يحرزن تقدما ملحوظا، حيث يرتفعن تدريجيا من القيود التي كانت تحد من إمكانياتهن. يعكس هذا التقدم ليس فقط وعي المجتمعات بدور المرأة وأهميته، بل أيضا سعيها إلى تحقيق المساواة والتنمية[1].

يفهم التمكين على أنه عملية تهدف إلى مساعدة الأفراد على تحقيق الاستقلالية الذاتية وزيادة ثقتهم بأنفسهم، وذلك بشكل أساسي من خلال تعزيز معرفتهم ومهاراتهم وتنمية قدراتهم. يصبح تمكين المرأة رحلة تحويلية حيث تتعرف النساء على كيفية تشكيل العلاقات القوية في حياتهم، وبالتالي زرع الثقة بالنفس ومواجهة جميع أشكال التفاوت بينهن وبين نظرائهم من الرجال[2] .

يعتبر التمكين مفهوما يتمثل في "تحقيق تغيير حقيقي في تجربة القوة من خلال التفاعل في العالم الاجتماعي، ويصف عملية بناء التمكين باعتبارها عملية متكررة، حيث يتخذ الفرد إجراءات نحو تحقيق أهدافه الشخصية، ويعتمد على الدعم المجتمعي والمهارات والمعرفة والثقة بالنفس للتقدم نحو تلك الأهداف[3].

يعد التمكين مفهوما يحمل دلالات لمجالات السياسات في الحوكمة والتشريعات السياسية والتمثيل، والتمويل الاقتصادي، والتوظيف، والتعليم، والصحة، والحماية من العنف (الجسدي والعقلي). النساء، اللاتي يشكلن ما يقرب من 50٪ من سكان العالم، يقومن بأداء 66٪ من العمل العالمي، ويشكلن 60٪ من الفقراء العاملين، وينتجن 50٪ من المواد الغذائية، ويحققن 10٪ من الدخل العالمي وللأسف يمتلكن 1٪ فقط من الممتلكات . تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة، وفقا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لفجوة الجنس العالمية لعام 2016، المرتبة 124 من بين 144 دولة، وهي الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتتصدر عالميا في بعض المجالات، مثل التعليم (المرتبة 32) والتمويل السياسي (المرتبة 83). المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التطوير وفقا لهذا التقرير هي المشاركة الاقتصادية والفرص (المرتبة 130)، والرعاية الصحية والبقاء (المرتبة 132). في الإمارات، نسبة النساء العاطلات عن العمل إلى الرجال هي 10:1؛ يمتلك المزيد من الرجال حسابات بنكية من النساء (90% مقابل 60%)؛ وهناك عدد أقل من النساء في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ولا يزال هناك حاجة لتنويع المهارات .[4]

الحفاظ على الحرف المحلية وتطويرها. من خلال "صوغة"، تُقدم الدورات التدريبية والدعم لهؤلاء النساء لتطوير مهاراتهن في صنع الحرف التقليدية، مثل النسيج، وبيع منتجاتهن في الأسواق المحلية والدولية. يساهم المشروع في توفير مصدر دخل لهؤلاء النساء وفي الحفاظ على الهوية الثقافية الإماراتية.

[1] قاسم أمين: تحرير المرأة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016، ص 16.

[2] حمو محمد: التنمية الاجتماعية النسوية لتمكين المرأة اقتصاديا وتحقيق ريادتها في مجتمع الأعمال وفق مرئيات أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، م.س ، ص 137.

مكرر:

تحمل نتائج البحث حول مفهوم التمكين، والهوية المتوقعة للمشارك، ودور الاستقلال المالي، والحاجة إلى مهارات الأعمال والحفاظ على التراث، تبعات سياسية لمجالات التعليم، والصحة (السعادة)، والاقتصاد، والثقافة. يمكن استخدام النتائج من قبل المنظمات العاملة في هذا المجال كعوامل محفزة وهي ذات قابلية للتطبيق على المستوى العالمي

Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Global Initiatives, Mohammed Bin Rashid School of Government: Empowering Women in remote communities and safeguarding heritage, the case of Sougha, a Khlifa Fund Initiative, March 2018,P 3.

[3] Empowering Women in remote communities and safeguarding heritage, IBID, P 8.

[4] Empowering Women in remote communities and safeguarding heritage, IBID, P 5 .

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتعتبر المرأة عنصرا أساسيا في البنية الاجتماعية لأي مجتمع. وتمكين المرأة هو تقوية قدرات المرأة وتمويلها بالمهارات والفرص لتكون قادرة على تحقيق طموحاتها.

من الأهداف الأساسية لهذه الدراسة تحليل الأطر والآليات التي ساهمت في تمكين المرأة الإماراتية، مع التركيز على السياسات التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في المجتمع. تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مشاركة المرأة في الحياة العامة، خاصة في المجالات السياسية والإدارية والاقتصادية، وتقييم مدى تأثير هذه السياسات على تحقيق المساواة بين الجنسين.

خطة العمل في هذه الدراسة تعتمد على منهج وصفي تحليلي يهدف إلى فهم وتحليل التوجهات والسياسات التي تدعم تمكين المرأة في الإمارات. سيتم استخدام البيانات والتقارير الوطنية والدولية لتقييم مستوى التقدم والتحديات القائمة، مع التركيز على المبادرات والجهود المبذولة لتحسين مشاركة المرأة في الحياة العامة.

خطة العمل:

- المطلب الأول: أطر وآليات تمكين المرأة في الإمارات
  - أولا: تمكين المرأة ودعم حقوقها
  - ثانيا: سياسات التوازن بين الجنسين
- المطلب الثاني: مشاركة المرأة الإماراتية في الحياة العامة
  - أولا: المجال السياسي والإداري
  - ثانيا: المجال الاقتصادي وريادة الأعمال

المطلب الأول: أطر وآليات تمكين المرأة في الإمارات

منذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971، اتخذت القيادة الإماراتية خطوات هامة لتعزيز دور المرأة في المجتمع وضمان حقوقها كجزء لا يتجزأ من مشروع التنمية الوطنية. تركزت جهود الإمارات على تأسيس بنية تحتية مجتمعية وسياسية تضمن تمكين المرأة في مختلف المجالات، حيث أطلقت العديد من المبادرات والسياسات التي تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة وتمكينها من أداء دورها الفعال في بناء المجتمع. يعتبر تمكين المرأة هدفا استراتيجيا يندرج ضمن رؤية الإمارات لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وذلك عبر إرساء قاعدة حقوقية واجتماعية تضمن تكافؤ الفرص بين الجنسين.

تمكين المرأة في الإمارات لا يقتصر على تقديم فرص متساوية، بل يتعداه إلى تعزيز قدرتها على اتخاذ القرارات المستقلة والمشاركة بفعالية في صنع مستقبل الدولة. تعد دولة الإمارات من الدول الرائدة في المنطقة في تبني سياسات تهدف إلى رفع مستوى الوعي بأهمية التمكين وتعزيز حقوق المرأة كركيزة أساسية لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. فقد أظهرت القيادة الإماراتية التزاما ثابتا تجاه تعزيز حقوق المرأة من خلال إقرار مجموعة من القوانين والسياسات، والتي تهدف إلى ضمان مشاركتها في كافة جوانب الحياة العامة، من العمل إلى السياسة والتعليم. من المبادرات الهامة في هذا السياق، الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة، التي أطلقها الاتحاد النسائي العام عام 2002، والتي تعمل على تطوير وتحديث آلياتها باستمرار لمواكبة التغيرات المجتمعية والاقتصادية. هذه الاستراتيجية تمثل إطارا واضحا للعمل الوطني يهدف إلى توفير بيئة داعمة تساعد المرأة على الإسهام بفعالية في مسيرة التنمية، بما في ذلك تعزيز مشاركتها في العمل السياسي والإداري والاقتصادي.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لقد لعبت سياسات التوازن بين الجنسين دورا محوريا في خلق بيئة تعزز من مشاركة المرأة جنبا إلى جنب مع الرجل، وتحقق مبدأ المساواة في الفرص المتاحة للجميع. إحدى هذه السياسات هي "مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين"، الذي تأسس لضمان تكافؤ الفرص وإرساء مبدأ الشمولية في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة. من خلال هذا المجلس، يتم العمل على وضع معايير وتوجيهات لتحقيق التوازن بين الجنسين في شتى المجالات، وقياس مدى التقدم المحرز في هذا الجانب. يعكس هذا التوجه حرص القيادة الإماراتية على توفير بيئة عمل مميزة تمكن المرأة من المشاركة الفعالة، سواء في القطاع الحكومي أو الخاص.

إلى جانب السياسات الوطنية، تسعى الإمارات إلى تعزيز الوعي بأهمية التعليم والتدريب المهني، حيث تلعب هذه الجوانب دورا أساسيا في تمكين المرأة من اكتساب المهارات اللازمة التي تؤهلها للمشاركة الفعالة في سوق العمل وفي مختلف المجالات القيادية. كما تم إطلاق العديد من البرامج التي تهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال لدى المرأة، وخاصة في المناطق الريفية والمناطق الأقل حظا، من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لتمكين النساء من إقامة مشاريعهن الخاصة وتعزيز استقلاليتهن المالية. وفي الجانب الدولي، تسعى الإمارات إلى الالتزام بالمعايير والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المرأة، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، وتقوم بتكييف سياساتها الوطنية بما يتوافق مع هذه المعايير الدولية، مما يعكس حرصها على أن تكون نموذجا إقليميا يحتذى به في مجال تمكين المرأة.

أولا: تمكين المرأة ودعم حقوقها

تمكين المرأة ودعم حقوقها يعد من الركائز الأساسية في نهج التنمية المستدامة الذي تتبناه دولة الإمارات. منذ تأسيسها، تبنت القيادة الإماراتية سياسات تهدف إلى تعزيز دور المرأة في المجتمع، وضمان حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. من خلال إقرار قوانين وتشريعات تضمن للمرأة حقوقها المتساوية، وتمكينها من المشاركة في مختلف جوانب الحياة العامة، استطاعت الإمارات تحقيق تقدم ملموس في مجال حقوق المرأة، مما جعلها نموذجا يحتذى به في المنطقة. هذه السياسات لا تقتصر على توفير فرص عمل متساوية، بل تشمل أيضا تعزيز قدرة المرأة على اتخاذ القرارات المستقلة والمشاركة الفعالة في صنع المستقبل[1].

التمكين هو مفهوم يعبر عن تعزيز قدرة الإنسان ليصبح عضوا فاعلا في المجتمع قادرا على أداء أدوار معينة. في السياق التاريخي لحقوق المرأة، تطور هذا المفهوم من التركيز على إشراك المرأة في التنمية وتمكينها من مصادر الدخل إلى مفهوم "النوع الاجتماعي والتنمية" الذي يهدف إلى تحقيق التوازن في الأدوار والمسؤوليات بين الرجال والنساء. وقد أصبحت هذه المفاهيم جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات النهوض وتمكين المرأة. اعتمدت 189 دولة منهاج عمل بيجين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة عام 1995، الذي ركز على 12 مجالا للنهوض بالمرأة، مثل الفقر والتعليم والصحة والعنف وصنع القرار. وقد كان هذا المنهاج خطوة أولى نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، وإدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات التنموية لضمان عدم خلق فجوة اجتماعية أو اقتصادية بين الرجل والمرأة. المرحلة القادمة من استراتيجية تمكين المرأة يجب أن ترتكز على إدماج مفهوم النوع الاجتماعي كآلية عمل لضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين، مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية والاجتماعية للإمارات. يتطلب ذلك تحليلا دقيقا لاحتياجات المجتمع وأولوياته، وضمان بيئة عمل حساسة للنوع الاجتماعي تدعم المساواة في الفرص بين الرجال والنساء، وتعزز بناء القدرات البشرية لضمان نجاح هذه الجهود في جميع المجالات التنموية[2].

---

[1] هاشمي الطيب: مدخل إلى التنمية الريفية والمجتمع الريفي مفاهيم ، نظريات وسياسات، دار النشر اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، 2021، ص 106.

[2] الاتحاد النسائي العام: الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة، م..س، ص 36.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وعليه برز مفهوم تمكين المرأة، وخاصة في إطار "قيادة المرأة"، بشكل كبير في الخطابات العامة والحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يسلط الضوء على النجاحات التي حققتها النساء الإماراتيات. تعتبر الإمارات نفسها ضمن الدول التي لا تروج لقيادة المرأة بقوة فحسب، بل نجحت أيضا في تطبيقها في مختلف القطاعات السياسية والثقافية والاقتصادية.[1]

علاوة على ذلك، عملت الإمارات العربية المتحدة على بناء قدرات النساء وتمكينهن وزيادة إمكانياتهن دون أي تمييز. وفقا للدستور، تعد التضامن والمساواة بين الرجل والمرأة حقا أساسيا. أرسى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان هذه الحقوق الأساسية للنساء كجزء لا يتجزأ من المجتمع منذ تأسيس الإمارات[2]. كان لهذه الأسس دور كبير في تمهيد الطريق لإطلاق استراتيجيات تهدف إلى ضمان تمكين المرأة بكافة أشكاله.

وفي إطار تعزيز هذا التمكين، تأتي الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة الإماراتية، التي تمثل خطة وطنية لتعزيز مشاركة المرأة في مختلف ميادين الحياة بالدولة، بما يسهم في توظيف طاقاتها الكامنة في مسيرة التنمية المستدامة. تعتمد الاستراتيجية على تحليل واقع التقدم المحرز في مجالات السياسات والتشريعات والخدمات الموجهة للمرأة، بهدف الحفاظ على المكاسب المتحققة والبناء عليها لدعم المرأة في قيادة المستقبل.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة (2015-2021) تستند إلى متابعة مسيرة تقدم المرأة الإماراتية التي بدأها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وسمو الشيخة فاطمة بنت مبارك. وتستهدف هذه الاستراتيجية تمكين المرأة من مختلف الفئات العمرية والاجتماعية، مع دعم متواصل من القيادة الحالية بقيادة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان وحكام الإمارات. تم إعداد هذه الوثيقة من خلال تعاون مشترك بين الاتحاد النسائي العام ومؤسسات معنية على المستويات الاتحادية والمحلية، ومؤسسات المجتمع المدني. تسعى الاستراتيجية لتكون مرجعا لكافة الجهات في الدولة في وضع خطط وبرامج عمل تهدف إلى توفير حياة كريمة عالية الجودة للمرأة الإماراتية في مجالات الصحة، التعليم، الثقافة، والاقتصاد، وبما يسهم في تحقيق رؤية الإمارات 2021 والوفاء بالتزامات الدولة الدولية[4].

تشكل الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة (2015-2021) إطارا مرجعيا للمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في الإمارات، حيث تهدف إلى تطبيق أفضل الممارسات في مجال تمكين المرأة. وفي جلسة استثنائية لمجلس الوزراء عقدت في مقر الاتحاد النسائي العام في 4 ديسمبر 2018، تم إطلاق حزمة من المبادرات لدعم المرأة، ارتكزت على ثلاثة محاور رئيسية هي: التشريعات والسياسات، والخدمات، والتمثيل الدولي، بهدف تعزيز مشاركة المرأة الإماراتية في جميع المجالات محليا ودوليا. وقد تم

---

[1] Laila Prager : Emirati Women Leaders in the Cultural Sector From "State Feminism" to Empowerment?, JOURNAL OF WOMEN OF THE MIDDLE EAST AND THE ISLAMIC WORLD 18 (2020), p 52.

[2] The United Arab Emirates' National Report on the Implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action Unofficial Translation Beijing + 25, 2019, P 17

[3] الاتحاد النسائي العام: الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة، م..س، ص 22.

[4] الاتحاد النسائي العام: الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة، م..س، ص 22.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تكليف مكتب رئاسة مجلس الوزراء بالعمل على تسريع تنفيذ هذه المبادرات بالتعاون مع الاتحاد النسائي العام، وشملت المبادرات ما يلي[1]:

1. رفع نسبة تمثيل المرأة في العمل الدبلوماسي: دراسة زيادة نسبة تمثيل المرأة في البعثات الدبلوماسية الدولية وفي المنظمات العالمية، بهدف توسيع حضورها في الساحة الدولية.
2. تمكين المرأة في السلك القضائي: دراسة إدماج النساء بشكل أكبر في العمل القضائي على مستوى المحاكم الاتحادية لتعزيز التنوع.
3. قانون مكافحة العنف الأسري: إعداد مقترح لقانون اتحادي لمكافحة العنف الأسري، وفقا لقرار مجلس الوزراء ضمن خطة حقوق الإنسان في الدولة، والذي يشمل حماية النساء والأطفال من العنف الأسري.
4. دعم المرأة في مجال الأعمال: دراسة تحسين السياسات الوطنية المتعلقة بريادة الأعمال، وتوفير تسهيلات خاصة للنساء للحصول على تراخيص ريادة الأعمال ودعم العمل الحر، بالإضافة إلى مراجعة قوانين الكفالة لتمكين المرأة من إصدار التراخيص وتأشيرات العمالة اللازمة لدعم مشاريعها.
5. زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل: تطوير سياسة تشجع على انضمام المرأة غير العاملة لسوق العمل، والتغلب على التحديات التي قد تواجهها في هذا الصدد.
6. موازنات التوازن بين الجنسين: اقتراح سياسة لدعم موازنات تهدف إلى تعزيز التوازن بين الجنسين بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، من خلال تطبيق أفضل المعايير العالمية.
7. تشجيع النساء في العلوم المتقدمة: تعزيز مشاركة المرأة في مجالات العلوم المتقدمة والابتكار.
8. تحسين الرعاية الصحية للنساء: توفير خدمات متخصصة لصحة المرأة قبل وأثناء وبعد الولادة، وتشمل خدمات المتابعة والرعاية بعد الولادة، بالإضافة إلى منصة إلكترونية تقدم للأمهات المعلومات الضرورية لصحة المرأة والطفل.
9. دعم الفئات الخاصة من النساء: دراسة الخدمات الصحية المتخصصة لفئات معينة من النساء، مثل كبار المواطنين وذوات الاحتياجات الخاصة، مع تيسير وصولهن للرعاية الصحية في كافة أنحاء الدولة، عبر خدمات مثل "جليس" و"عنايتي" للرعاية المنزلية.
10. خدمات الاستشارات الأسرية والصحة النفسية: تطوير خدمات الاستشارات الأسرية والدعم النفسي للمرأة في مراحل حياتها المختلفة عبر مراكز الرعاية الأولية والمنشآت الصحية.
11. تمثيل المرأة في السلك الدبلوماسي: العمل على رفع نسبة السفيرات الإماراتيات، وتعيين سفيرات للمساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة وسفيرات للسلام ضمن برامج الأمم المتحدة.
12. إنشاء مرصد إعلامي دولي: تأسيس منصة إعلامية دولية لتسليط الضوء على إنجازات المرأة الإماراتية في المحافل الدولية.
13. المجلس التنسيقي لسياسات الأسرة: تشكيل مجلس يعمل على توفير أسس جودة الحياة للأسرة الإماراتية، وضمان التكامل في تطوير وتطبيق السياسات التي تدعم الأسرة.

تجسد هذه المبادرات رؤية الإمارات لتعزيز دور المرأة في التنمية، وتحقيق التكامل بين الجنسين في جميع القطاعات بما يعكس التزام الدولة بتحقيق المساواة وتوفير الفرص المتساوية للمشاركة الفاعلة للمرأة.

---

[1] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. (2020). *التقرير الدوري الرابع لدولة الإمارات العربية المتحدة المقدم بموجب المادة 18 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة*، م.س، ص 5 وما بعدها.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

في هذا الإطار، تولي دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماما كبيرا بالتزاماتها الإقليمية والدولية، انسجاما مع توجهات الحكومة لتحقيق رؤية الدولة في تعزيز تنافسيتها على مختلف الأصعدة. ويعد ملف تمكين المرأة من أبرز الأولويات التي تعمل الدولة على تعزيزها، من خلال شراكات استراتيجية مع المؤسسات الاتحادية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني، بهدف رفع تنافسية الإمارات في هذا المجال الحيوي. تستند الإمارات إلى المعايير الدولية في صياغة ومراجعة السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتعتبر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) مرجعية أساسية لهذه الجهود.[1]

وفي سياق تعزيز مكانة المرأة، تعنى الدولة بمراجعة منظومة التشريعات والسياسات والخدمات، بهدف تعزيز العدالة الاجتماعية وضمان المساواة بين الجنسين. كما تحرص الإمارات على الالتزام بتقديم تقاريرها الدورية للجنة الأمم المتحدة المعنية باتفاقية "سيداو"، والعمل بتوصيات اللجنة لمواصلة تحسين سياساتها وبرامجها في تمكين المرأة وتعزيز دورها القيادي. تهدف هذه الجهود إلى تعزيز فرص المرأة في المجتمع الإماراتي، وتأمين بيئة داعمة لنجاحها، في ظل رؤية شاملة تؤكد على أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة، وتمكينها للمشاركة الفاعلة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2].

كما وضعت الأمم المتحدة مجموعة من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، بهدف توفير معايير أساسية للحياة الكريمة لجميع الأفراد دون تمييز. وتطورت حقوق المرأة عبر عدة مراحل، حيث بدأت بالمساواة بين الجنسين كمبدأ، ثم جاءت إعلانات ومواثيق دولية لتعزيز حقوقها في المجالات السياسية والمدنية والاجتماعية. في عام 1945، أكد ميثاق الأمم المتحدة على الإيمان بالمساواة بين النساء والرجال. وفي عام 1948، جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليشدد على حقوق الأفراد دون تمييز، بينما اعترفت اتفاقية عام 1952 بحق المرأة في التصويت وتولي المناصب العامة. كما تضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، مبدأ المساواة بين الجنسين في التمتع بكافة الحقوق. وفي عام 1995، اعتمد منهاج عمل بيجين كخطة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وشمل 12 مجالا من بينها التعليم والصحة وصنع القرار. كما وفرت اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) إطارا شاملا لتوجيه السياسات المتعلقة بحقوق المرأة، مع تحديد مجموعة من الخطوات للقضاء على التمييز[3].

حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على الانضمام إلى عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ومنها: الإعلان الدولي لحقوق الإنسان، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقيات العمل التي تعزز المساواة في الفرص والأجور[4].

---

[1] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة .(2020) *.التقرير الدوري الرابع لدولة الإمارات العربية المتحدة المقدم بموجب المادة 18 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة*، نيويورك: الأمم المتحدة.(CEDAW/C/ARE/4 :) . ص 4.

[2] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة .(2020) *.التقرير الدوري الرابع لدولة الإمارات العربية المتحدة المقدم بموجب المادة 18 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة*، نيويورك: الأمم المتحدة.(CEDAW/C/ARE/4 :) . ص 4.

[3] الاتحاد النسائي العام: الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة، م..س ، ص 40.

4 •الإعلان الدولي لحقوق الإنسان • .الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري • .اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة • .اتفاقية حقوق الطفل • .الاتفاقية رقم (29) لعام 1930 بشأن العمل الجبري أو الإلزامي • .الاتفاقية رقم (89) لعام 1948 المتعلقة بالعمل الليلي (النساء) • .الاتفاقية رقم (100) لعام 1951 بشأن المساواة في الأجر بين العمال والعاملات عن عمل ذي قيمة متساوية • .الاتفاقية رقم (105) لعام 1957 بشأن إلغاء العمل الجبري • .الاتفاقية رقم (111) لعام 1958 بشأن التمييز في المهنة والاستخدام • .الاتفاقية رقم (138) لعام 1973 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام • .الاتفاقية رقم (182) لعام 1999 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال.

كما نصت المادة (125) من الدستور الإماراتي على التزام حكومات الإمارات باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ القوانين الصادرة عن الاتحاد والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يتم إبرامها، بما في ذلك إصدار القوانين واللوائح والقرارات المحلية الضرورية لهذا التنفيذ. وتشرف السلطات الاتحادية على تنفيذ

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لتوضيح الأهداف الاستراتيجية وآليات التنفيذ ومؤشرات الأداء والنتائج المتوقعة لتمكين المرأة[1]:

الهدف الاستراتيجي	مؤشرات الأداء	آليات التنفيذ	نتائج الأثر المتوقعة
خلق بيئة تشريعية داعمة للمرأة	-إيجاد إطار تشريعي ومؤسسي داعم للمرأة	-مراجعة وتطوير التشريعات الوطنية لتلبية احتياجات المرأة	-إطار تشريعي يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية
	-نسبة الوعي القانوني لدى المرأة	-إيجاد آلية للمراجعة الدورية للتشريعات	-حماية المرأة وضمان حقوقها
زيادة المرأة في المناصب القيادية	-نسبة النساء في المناصب القيادية	-تفعيل مشاركة المرأة في صنع واتخاذ القرار	-تعزيز صورة المرأة الإماراتية ورفع مستوى مشاركتها
	-معدل توافق المؤشرات المحلية مع المعايير العالمية	-تطوير آليات بناء القدرات وصقل المهارات	-زيادة تمثيل المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار
ضمان العدالة في البرامج التنموية	-نسبة الخطط الاستراتيجية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي	-حث المؤسسات على إدماج منظور النوع الاجتماعي	-تعزيز قدرة المؤسسات على اعتماد سياسات مراعية للنوع الاجتماعي
	-نسبة المؤسسات المتبنية لموازنات النوع الاجتماعي	-وضع موازنات مالية تراعي النوع الاجتماعي	-تسهيل مراجعة وتقييم المشروعات الموجهة لتمكين المرأة
دعم عملية التخطيط الاستراتيجي	-نسبة وحدات إحصاء النوع الاجتماعي	-توفير إحصاءات ومؤشرات مصنفة تعبر عن احتياجات المرأة	-دعم وتطوير الخطط الاستراتيجية الموجهة لتمكين المرأة

ثانيا: سياسات التوازن بين الجنسين

يكشف التاريخ لنا أن الحضارات التي حققت تقدما ملحوظا كانت تتميز بالمكانة المرتفعة والرفعة التي حظيت بها المرأة. في الدول التي شهدت ازدهارا ثقافيا، استطاعت النساء التغلب على التحديات، مما رفع من مكانتهن وأثر بشكل إيجابي على تقدم المجتمع ككل .يشير تقدم المرأة إلى تحسين المكانة والوضع الذي تحتله المرأة في المجتمع. ويتم تحقيق ذلك من خلال ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للمشاركة بشكل كامل وفعال في جميع جوانب الحياة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. والهدف من تقدم المرأة هو تحقيق مستوى أعلى من المشاركة والفرص والتأثير للنساء في المجتمع من خلال مجموعة من الجهود والإجراءات.

حكومات الإمارات لهذه القوانين والاتفاقيات والأحكام القضائية، مع تقديم كل المساعدات الممكنة من قبل السلطات الإدارية والقضائية المختصة في الإمارات للسلطات الاتحادية في هذا الشأن.

[1] الاتحاد النسائي العام: الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة، م..س ص 67.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وفقا للدستور الإماراتي، يعد المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين أساسا لبناء المجتمع (المادة 14). ويكفل الدستور حماية الطفولة والأمومة، ويشدد على أهمية دعم الأفراد الذين يواجهون صعوبات، مثل القصر والمسنين (المادة 16). وينص الدستور أيضا على أن جميع الأفراد متساوون أمام القانون، دون أي تمييز بناء على الأصل أو الدين أو الوضع الاجتماعي (المادة 25). وفي إطار العمل، يكفل قانون العمل الاتحادي الإماراتي رقم 8 لعام 1980 أن المرأة يجب أن تحصل على نفس الأجر الذي يحصل عليه الرجل إذا قاما بنفس العمل (المادة 32). بينما تضمن المادة 34 من الدستور حق كل مواطن في اختيار مهنته. كما يقدم القانون الاتحادي الإماراتي رقم 6 لعام 2001 الرعاية الاجتماعية للنساء اللاتي تم الطلاق منهن أو أصبحن أرامل أو يدعمن الأطفال الأيتام.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما قيمتان راسختان في تاريخ وثقافة دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أدت المرأة الإماراتية أدوارا محورية في مسيرة التنمية والتقدم. فقد قدمت إسهامات بارزة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما عزز من مكانتها ودورها في المجتمع الإماراتي. يكفل دستور دولة الإمارات حقوق المرأة بشكل متساوٍ مع الرجل، حيث تتمتع المرأة بحقوق متساوية في الوضع القانوني، وحق الملكية، والتعليم، والرعاية الصحية، والإرث، والتوظيف. كما تضمن القوانين الإماراتية الحماية للمرأة من جميع أشكال العنف الأسري، مما يعكس التزام الدولة بتهيئة بيئة آمنة وداعمة لتمكينها. وقد أرست دولة الإمارات هذا النهج الداعم للمرأة من خلال رؤية الوالد المؤسس، المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، الذي كان يعتبر تمكين المرأة جزءا لا يتجزأ من رؤية الدولة لمستقبلها. بفضل السياسات التقدمية والتدابير الحماية، حققت دولة الإمارات مراتب متقدمة في مؤشرات دولية متعلقة بحقوق المرأة، حيث جاءت في المرتبة السابعة عالميا والأولى إقليميا في مؤشر الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين لعام 2024. وفي عام 2023، أشاد البنك الدولي بجهود الدولة بمنحها 82.5 نقطة من أصل 100 في مجال حقوق المرأة، وهو ما يمثل قفزة واضحة عن المتوسط الإقليمي البالغ 53.2 نقطة. وفي عام 2021، حققت الإمارات المركز الأول على مؤشر المرأة والسلام والأمن وفقا لتقرير معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن، ما يبرز مكانة الإمارات كداعم رائد لحقوق المرأة على المستويين المحلي والدولي[1].

على الرغم من الخطوات الكبيرة التي أحرزتها دولة الإمارات في تمكين المرأة، فإن هناك مجالات ما زال يحتاج إلى النظر فيها، خصوصا عند النظر في وضع المرأة القاطنة في المناطق النائية. يقدر عدد السكان في المناطق الريفية بالإمارات بـ 1.34 مليون، أي ما يمثل 10٪ من إجمالي السكان . ومن بين الإمارات السبع، تضم أبو ظبي الغالبية العظمى من السكان الريفيين، حيث يعيش 1,085,529 من السكان في المناطق الريفية . مع التطور الاقتصادي السريع وزيادة التحضر، ستستمر مشكلة الفقر في المناطق الريفية لفترة طويلة.[2]

تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين بشكل مستمر، بالاستفادة من المادة (4) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد اتخذت الدولة العديد من الخطوات لتعزيز هذا التوجه، وذلك من خلال تطوير السياسات والتشريعات والخدمات الموجهة للمرأة، بما يضمن تحقيق المساواة بينها وبين الرجل في مختلف المجالات .ومن أجل ترسيخ هذا النهج، تم تأسيس مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين في عام 2015، بهدف تقليص الفجوة بين الذكور والإناث في ميادين العمل المختلفة في الدولة. يعمل المجلس أيضا على تعزيز مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، مما يعكس التزام الدولة بتحقيق التوازن

[1] اللجنة الدائمة لحقوق الانسان بدولة الامارات:
www.pchr.gov.ae

[2] Empowering Women in remote communities and safeguarding heritage, IBID, P 6.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بين الجنسين ودعم المرأة كشريك رئيسي في بناء المستقبل .من بين المبادرات البارزة التي أطلقها المجلس، جاء إصدار "دليل التوازن بين الجنسين – خطوات عملية للمؤسسات في الإمارات العربية المتحدة" في عام 2017، ويعد هذا الدليل الأول من نوعه على مستوى العالم. يقدم الدليل إرشادات عملية وشاملة للقطاعين العام والخاص، حيث يحدد معايير وخطوات يمكن اتباعها لتحقيق التوازن بين الجنسين، وتقليل الفجوات الموجودة في بيئة العمل[1].

مؤشرات التنافسية العالمية لتمكين المرأة وتقليص الفجوة بين الجنسين تتميز بالحداثة، إذ ظهرت مع بداية التسعينيات نتيجة للتحولات الاقتصادية العالمية وتزايد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية وازدهار الدول. يقاس مفهوم التنافسية من خلال قدرة الدول على تحسين مستوى معيشة مواطنيها وتقديم خدمات ومنتجات بكفاءة تفوق المنافسين، مما يحقق لها النجاح على المستوى العالمي دون دعم حكومي. تقاس تنافسية الدول بعدد كبير من المؤشرات التي تبيّن قدرتها على المنافسة، سواء داخليا أو عالميا. يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقارير سنوية لمؤشرات التنافسية العالمية، منها تقرير "الفجوة بين الجنسين" الذي بدأ إصداره منذ عام 2006. يعد هذا التقرير من أهم المراجع التي تساعد الدول في معرفة موقعها من حيث المساواة بين الجنسين، ورسم خارطة طريق لتطوير وتحسين أدائها في هذا المجال من خلال المقارنات المعيارية مع الدول ذات المراتب المتقدمة. يحدد التقرير الفجوات بين النساء والرجال في مجالات مثل المشاركة الاقتصادية وصنع القرار، مما يساعد الدول على اتخاذ إجراءات لتحسين أدائها. يتضمن التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي أربعة مجالات تنافسية رئيسة[2]:

- المشاركة الاقتصادية والفرص: تشمل هذه الركيزة معدل مشاركة النساء في قوة العمل، المساواة في الأجر، الدخل التقديري، المشاركة في المناصب القيادية، ونسبة النساء العاملات في المجالات التقنية والفنية؛
- التقدم في مجال الالتحاق بالتعليم: يعتبر الحق في التعليم من الحقوق الأساسية التي كفلتها الشريعة الإسلامية وجميع الاتفاقيات والمنظمات الدولية والقوانين المحلية، و ولعل أهمية الحق في التعليم تكمن في دوره في تمكين وتقوية الحقوق الأخرى. فبغير التعليم الكافي والمناسب لا يستطيع الانسان أن يعرف حقوقه الأخرى. [3] يتم قياس هذه الركيزة من خلال معدلات التحاق الإناث بالتعليم مقارنة بالذكور، باستخدام أربعة متغيرات:
  - معدل الأمية بين الإناث مقابل الذكور.
  - معدل التحاق الإناث الصافي في التعليم الأساسي مقارنة بالذكور.
  - معدل التحاق الإناث الصافي في التعليم الإعدادي مقارنة بالذكور.

---

[1] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة .(2020) .*التقرير الدوري الرابع لدولة الإمارات العربية المتحدة المقدم بموجب المادة 18 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة*، م.س، ص .11

[2] الاتحاد النسائي العام: الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة، م..س ص 44.

[3] للتوسع راجع: سليم حميد: الحريات المدنية والسياسية في دستور الامارات، مركز المزمار للدراسات والبحوث، 2019، ص 49.

مكرر:

إن العلم حياة للنفس الإنسانية، وحرمانها منه يعني انتقاص وامتهان كرامتها فشريعتنا الإسلامية عنيت بهذا الحق عناية كبيرة. اقرأ باسم ربك الذي خلق ، أول سورة نزلت في القرآن الكريم, وعليه فقد صار الدستور الاماراتي على نفس النهج، فلكل شخص الحق في التعليم ويعتبر مؤشر الزامية ومجانية التعليم من أبرز مؤشرات الحق في التعليم المتعارف عليها. فحق التعليم من أخطر الحقوق الإنسانية ، فبالتعليم يتشكل عقل الانسان وفكره، كما يتشكل وعيه الاجتماعي والسياسي الذي سوف يترتب عليه فعاليته في الواقع.

نفس المرجع:

سليم حميد: الحريات المدنية والسياسية في دستور الامارات ، م.س، ص 53 وما بعدها

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- معدل إجمالي التحاق الإناث بالتعليم الثانوي مقارنة بالذكور.

➢ الصحة والبقاء على قيد الحياة: تقاس هذه الركيزة من خلال عاملين:

- معدل الجنس عند الولادة.
- مدى العمر الصحي المتوقع عند الولادة.

➢ التمكين السياسي: تقاس هذه الركيزة بالفجوة بين الرجال والنساء في الوصول إلى أعلى مستويات صنع القرار، باستخدام ثلاثة متغيرات:

- معدل النساء في البرلمان مقارنة بالرجال.
- معدل النساء في المناصب الوزارية مقارنة بالرجال.
- عدد السنوات التي شغلت فيها النساء منصب رئيسة دولة أو رئيسة حكومة.

يصنف الدليل العالمي لفجوة النوع الاجتماعي تنافسية 136 دولة وفقا لمجموع العلامات الكلية في هذه المجالات التنافسية الأربعة، مما يساعد الدول على معرفة وضعها ومقارنته عالميا. يتيح التقرير تحديد النقاط التي يجب معالجتها واتخاذ خطوات نحو تحسين ترتيبها التنافسي في مجالات تمكين المرأة. يحوّل التقرير الأرقام والنسب إلى معدلات لقياس الفجوة بين الجنسين باستخدام معيار "المساواة الجندرية"، حيث يمثل "الواحد الصحيح" المستوى الأعلى من المساواة، فيما تشير القيم الأقل إلى وجود فجوة لصالح الرجال. أما في حالة كون المعدل فوق الواحد الصحيح، فهذا يعني أن الفجوة تصب لصالح النساء[1].

طريقة القياس في التقرير تعتمد على[2]:

- احتساب الفجوات في الوصول إلى الموارد والفرص بدلا من مستويات الموارد نفسها.
- النظر إلى الفجوة من حيث النتائج وليس المدخلات أو السياسات.
- تصنيف الدول بناء على مؤشر المساواة الجندرية بدلا من مؤشر تمكين المرأة، مما يركز على مدى المساواة بين الجنسين بشكل عام.

المطلب الثاني: مشاركة المرأة الإماراتية في الحياة العامة

منذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، أدركت القيادة الإماراتية أهمية دمج المرأة بشكل كامل في كافة مناحي الحياة العامة، وإتاحة الفرص لها لتشارك بفعالية في قيادة الدولة نحو مستقبل مشرق. لم تعد مشاركة المرأة مجرد شعار يرفع في المحافل الوطنية والدولية، بل تحولت إلى واقع ملموس تتجسد فيه المرأة الإماراتية كمساهمة وشريك أساسي في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد تمثل ذلك في تبوؤها مناصب قيادية في الحكومة والقطاع العام، وأيضا في مشاركتها الفاعلة في المجال الاقتصادي وريادة الأعمال، وهو ما يعكس الالتزام الراسخ لدى القيادة الإماراتية بتمكين المرأة وتعزيز دورها الحيوي.

في المجال السياسي والإداري، لعبت المرأة الإماراتية دورا محوريا من خلال مشاركتها في مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي، وكذلك في العديد من الهيئات والمجالس الحكومية التي تعنى بصنع القرار. أتاح الدستور الإماراتي والقوانين المشرعة للمرأة الحقوق السياسية الكاملة، بما في ذلك حق الترشح والانتخاب، مما أسهم في تزايد حضور المرأة في مختلف مواقع القيادة السياسية والإدارية.

[1] الاتحاد النسائي العام: الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة، م..س ص 46.

[2] الاتحاد النسائي العام: الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة، م..س ص 47.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

هذا التوجه يعد خطوة نوعية نحو تحقيق التكامل في إدارة الدولة، ويعكس رؤية القيادة بأن مشاركة المرأة تعد ضرورة لتحقيق التقدم والتطور الاجتماعي.

أما في المجال الاقتصادي وريادة الأعمال، فقد شهدت الإمارات طفرة نوعية في دعم وتمكين المرأة من دخول سوق العمل، بل وتشجيعها على ريادة الأعمال والابتكار. حيث أطلقت العديد من البرامج والمبادرات لتمكين المرأة اقتصاديا، مثل برامج التمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك لخلق بيئة تشجع على الابتكار وتوفر للمرأة الأدوات اللازمة لبناء مشاريعها الخاصة. أسهمت هذه الجهود في تعزيز دور المرأة الإماراتية كرائدة أعمال، مما انعكس على ازدهار الاقتصاد الوطني وتنويعه. من اللافت للنظر أن المرأة الإماراتية اليوم تمتلك شركات ومشاريع ناجحة في قطاعات متعددة، مثل التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والخدمات، وهو ما يعكس الإرادة القوية للمرأة الإماراتية والطموح الذي لا يعرف حدودا.

هذا التقدم في مشاركة المرأة الإماراتية في الحياة العامة، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي، لم يكن ليتم لولا التزام الحكومة بتطوير سياسات وتشريعات تكفل المساواة بين الجنسين وتعزز من مكانة المرأة في جميع القطاعات. ومن خلال التركيز على التعليم والتدريب وتوفير بيئة تشريعية داعمة، أصبحت المرأة الإماراتية قادرة على المنافسة والوصول إلى مواقع القرار والمشاركة الفعالة في بناء مجتمع يقوم على العدالة والمساواة.

أولا: المجال السياسي والإداري

أهمية المجالات التي تشغلها وتشرف عليها النساء في حكومة الإمارات في جدول:

الوزيرة	الوزارة / المجال	أهمية المجال
ريم بنت إبراهيم الهاشمي	التعاون الدولي	تعزيز العلاقات الخارجية وبناء شراكات دولية لتحقيق التنمية والمساعدات الإنسانية.
شما بنت سهيل المزروعي	تنمية المجتمع	دعم الفئات المحتاجة وتعزيز التماسك المجتمعي لتحقيق رفاهية المجتمع.
آمنة بنت عبدالله الضحاك الشامسي	التغير المناخي والبيئة	حماية الموارد البيئية وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستدامة البيئية.
سارة بنت يوسف الأميري	التربية والتعليم	وضع سياسات تعليمية شاملة تساهم في بناء قدرات بشرية تتناسب مع طموحات الدولة.
عهود بنت خلفان الرومي	التطوير الحكومي والمستقبل	تعزيز الابتكار الحكومي والتطوير المؤسسي لمواجهة تحديات المستقبل بفعالية.
علياء بنت عبدالله المزروعي	ريادة الأعمال	دعم الابتكار وتشجيع ريادة الأعمال، وتوفير بيئة داعمة لرائدات الأعمال.
نورة بنت محمد الكعبي	الثقافة	تعزيز الهوية الوطنية والتنوع الثقافي ودعم الفنون والتراث.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مريم بنت أحمد الحمادي	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	ضمان سير العمل الحكومي بفعالية وتنظيم العمل بين الوزارات المختلفة.
ميثاء بنت سالم الشامسي	شؤون الشباب	دعم وتمكين الشباب وتوجيه السياسات لتعزيز مساهماتهم في بناء الدولة.

إن وجود المرأة وحضورها في الأجهزة التنفيذية للحكومات، من خلال تعيينها في مناصب وزارية، يعد دليلا واضحا على توافر الإرادة السياسية الداعمة لتمكين المرأة، وهو أيضا انعكاس لثقة القيادة في قدرات النساء وكفاءتهن. هذا التمثيل الوزاري لا يعكس فقط اعترافا بمؤهلات المرأة، بل يؤكد رغبة الحكومة في إشراك المرأة بفعالية في عملية صنع القرار على أعلى المستويات. إن تعيين المرأة في مناصب قيادية يعزز من توازن القوى في الإدارة، ويضمن تنوعا في وجهات النظر والتجارب التي تسهم في تطوير السياسات وتنفيذها بشكل أكثر شمولية وكفاءة. هذا الإجراء يعزز من صورة الدولة كبيئة تقدر العدالة والمساواة، ويبرز الالتزام بتمكين المرأة كجزء أساسي من التنمية المستدامة والمشاركة المجتمعية[1].

في المجال التشريعي:

صدر القرار رقم (1) لسنة 2019 من قبل صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات، لرفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى 50%، ودخل حيز التنفيذ مع الفصل التشريعي المقبل. يأتي القرار في إطار تعزيز مسيرة التنمية السياسية للإمارات، والمساهمة بفاعلية في برنامج التمكين السياسي الذي أطلقه الشيخ خليفة عام 2005 لتهيئة الظروف اللازمة لزيادة مشاركة المواطنين في الحياة العامة. تضمنت آليات التنفيذ أن لا تقل نسبة تمثيل النساء في كل إمارة عن 50%. لكل حاكم إمارة تحديد عدد المقاعد المخصصة للنساء بشرط ألا يتجاوز نصف المقاعد المطلوبة. تعلن عدد المقاعد المخصصة للنساء قبل فتح باب الترشح، على أن تفوز النساء بأعلى الأصوات أو يستكمل تعيين النساء عند الحاجة. شمل القرار ثلاث مواد رئيسة. المادة الأولى نصت على تحديد نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي بحيث لا تقل عن 50% لكل إمارة. المادة الثانية أضافت ممثلا عن المجلس الوطني للإعلام إلى عضوية اللجنة الوطنية للانتخابات. المادة الثالثة أوكلت إلى اللجنة الوطنية للانتخابات مسؤولية إصدار التعليمات اللازمة لتطبيق أحكام هذا القرار. هذا القرار يسهم في تعزيز دور المرأة في العملية السياسية، ويجعل التجربة البرلمانية الإماراتية نموذجا يحتذى به في التمكين السياسي للمرأة على مستوى العالم. وخلال الفصل التشريعي الرابع عشر (2006-2011)، وصلت نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى 22%، وهي الأعلى عربيا في ذلك الوقت. وفي الفصل التشريعي السادس عشر (2015-2019)، تبوأت المرأة رئاسة المجلس الوطني الاتحادي، في سابقة هي الأولى على مستوى العالم العربي[2].

الإمارة	عدد النساء	عدد الأعضاء	نسبة النساء(%)
أبوظبي	4	8	50
دبي	4	8	50

[1] رجاء حسن خليفة، رصد وتحليل التغير في وضعية المرأة في عملية صنع القرارات والسياسات، المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير ، القاهرة 13-14 ديسمبر 2016، ص 15.

[2] القرار رقم (1) لسنة 2019،

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الشارقة	3	6	50
رأس الخيمة	3	6	50
عجمان	2	4	50
أم القيوين	2	4	50
الفجيرة	2	4	50
المجموع	20	40	50

يتألف المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة من 40 عضوا، يتوزعون على الإمارات السبع وفقا للدستور:

أبوظبي	8 :مقاعد
دبي	8 :مقاعد
الشارقة :	6مقاعد
رأس الخيمة :	6مقاعد
عجمان :	4مقاعد
أم القيوين :	4مقاعد
الفجيرة :	4مقاعد

ثانيا: المجال الاقتصادي وريادة الأعمال

تهتم دولة الإمارات العربية المتحدة بتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا، ويتجلى ذلك في الأجندة الحكومية التي تركز على تعزيز دور المرأة في مختلف المجالات الاقتصادية. حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة في وظائف القطاع العام أكثر من 66%، وفي القوى العاملة الوطنية حوالي 25%. أما في الأعمال الحرة، فتصل مشاركة المرأة إلى 15%، وتمثل النساء ما نسبته 30% من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفيما يتعلق بالمدخرات، فقد وصلت قيمة مدخرات المرأة إلى 50 مليار درهم، في حين تشكل النساء 33% من المشاريع التي تحقق إيرادات تتجاوز 100 ألف دولار سنويا. تعكس هذه الأرقام التزام الدولة بتعزيز دور المرأة في الاقتصاد ودعم ريادتها في قطاع الأعمال، بما يعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة[1].

[1] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة(2020) . ص 28.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تشغل المرأة الإماراتية وتدير ملفات حيوية وغير تقليدية في الحكومة الإماراتية، حيث تتولى مناصب وزارية تشمل: وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي، وزيرة الدولة للأمن الغذائي، وزيرة الدولة للعلوم المتقدمة، وزيرة الدولة للسعادة وجودة الحياة، وزيرة الدولة لشؤون الشباب، وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة، وزيرة تنمية المجتمع، ووزيرة الدولة لشؤون التعليم العام. بالإضافة إلى ذلك، تترأس المرأة الإماراتية المجلس الوطني الاتحادي (البرلمان) وتشارك بفعالية كعضو في هذا المجلس، مما يعكس دورها البارز في عملية صنع القرار. كما تعمل المرأة الإماراتية في السلك الدبلوماسي وتساهم في تمثيل الدولة في المحافل الدولية. في مجال الأعمال الحرة، تتميز المرأة الإماراتية بمشاركتها في ريادة الأعمال، إلى جانب وجود برامج وطنية تدعم المشاريع الصغيرة التي تديرها النساء. وفي قطاع الفضاء، تمثل النساء الإماراتيات نحو 40% من العاملين في وكالة الإمارات للفضاء، حيث تتنوع أدوارهن بين الإدارة العليا وقيادة المشاريع، إضافة إلى مجالات الهندسة، الدراسات، تحليل البيانات، الاتصالات، التعليم، التدريب، والتشريعات. تسهم المرأة الإماراتية أيضا في مختلف الاختصاصات المتعلقة بعلوم وتكنولوجيا الفضاء، مما يعزز الابتكار والتطور في هذا القطاع الحيوي[1].

إيمانا من دولة الإمارات العربية المتحدة بدور المرأة كشريك استراتيجي في التنمية، تضمنت الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة للفترة 2015-2021 هدفا رئيسيا لتعزيز مشاركة المرأة في جميع المجالات ورفع نسبة تمثيلها في مواقع السلطة وصنع القرار. وبهذا الصدد، اتخذت الدولة عدة تدابير لضمان مشاركة فعالة للمرأة في الحياة السياسية والعامة، ومنها[2]:

- دليل التوازن بين الجنسين: يصنف دليل الإمارات للتوازن بين الجنسين المؤسسات حسب التزامها بمراعاة الفروق بين الجنسين، ويشجع المؤسسات على التنافس لتحسين أدائها في هذا المجال.
- تمثيل المرأة في مجلس الوزراء: ارتفعت نسبة النساء في مجلس الوزراء إلى 29.5%، حيث يشغل 9 وزيرات مناصب وزارية.
- المجلس الوطني الاتحادي: يشكل النساء 50% من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي وفق قرار رئيس الدولة في عام 2019، والذي رفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس إلى 50%.
- التوازن في السلطة القضائية: تم تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1983 لتعزيز التوازن بين الجنسين في السلك القضائي، ويجري حاليا تنفيذ هذا التعديل.
- مشاركة المرأة في مجالس الإدارة: أصدر مجلس الوزراء قرارا في عام 2012 لتعزيز دور المرأة في مجالس الإدارة، وتلاه قرار وزارة الاقتصاد في عام 2015 لدعم تمثيل النساء في شركات الأسواق المالية. كما أطلق مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين مبادرة "المرأة في مجالس الإدارة" لتعزيز تمثيل المرأة في مجالس إدارات القطاعين العام والخاص بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- زيادة الحضانات في مقار العمل: تضمنت الدفعة الخامسة من المسرعات الحكومية إطلاق مبادرة لزيادة عدد الحضانات في أماكن العمل الحكومية لدعم المرأة العاملة، تنفيذا لقرار مجلس الوزراء لعام 2006.
- برامج التدريب القيادي: ينظم الاتحاد النسائي العام بالتعاون مع الجمعيات النسائية برامج تدريبية لبناء قدرات المرأة القيادية وتعزيز دورها كنموذج يحتذى به للأجيال القادمة.

تسهم هذه المبادرات والتدابير في رفع مكانة المرأة الإماراتية وتعزز مشاركتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يتماشى مع رؤية الدولة نحو تمكين المرأة الإماراتية ودعمها كعنصر أساسي في تحقيق التنمية المستدامة.

---

[1]. اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة(2020) . ص 13.

[2] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة(2020) . ص 21.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة المرأة شريكا استراتيجيا في عملية التنمية، وتسعى جاهدة إلى خلق بيئة عمل تدعم المرأة وتتيح لها فرصا متكافئة مع الرجل. وفي هذا السياق، أصدرت الإمارات دليل التوازن بين الجنسين بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك لدعم توجهات الدولة في تعزيز مشاركة المرأة وضمان تكافؤ الفرص. وفيما يتعلق بالتشريعات، لا تشترط قوانين الموارد البشرية المعنية بتنظيم العمل موافقة ولي الأمر لتوظيف المرأة، مما يعكس احترام الدولة لاستقلالية المرأة وحقوقها في مجال العمل، دون أن يؤثر ذلك على التزاماتها الأسرية. وتشكل النساء نسبة كبيرة من القوى العاملة في القطاع الحكومي؛ ففي عام 2018، مثلت النساء 65% من إجمالي العاملين في هذا القطاع، حيث شغلت النساء 44% من إجمالي الوظائف المدنية في الحكومة الاتحادية، و41% من الوظائف القيادية، و69% من الوظائف التعليمية والتعليمية المساندة، و73% من الوظائف الطبية والطبية المساندة[1].

صفوة القول ، تؤكد هذه الدراسة أن تمكين المرأة الإماراتية ليس مجرد شعار، بل هو نهج مؤسسي واجتماعي يعكس التزام دولة الإمارات بتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين، وضمان حقوق الإنسان لجميع أفراد المجتمع. منذ تأسيسها، عملت الإمارات على تعزيز مكانة المرأة في كافة المجالات، من خلال السياسات الداعمة والمبادرات الوطنية الطموحة، مما جعل المرأة الإماراتية تحظى بمكانة بارزة على المستويين المحلي والدولي. التمكين يعد وسيلة لتحسين نوعية الحياة وزيادة المشاركة المجتمعية والإنتاجية.

التمكين بمفهومه الواسع يعني تعزيز قدرات المرأة ومنحها الفرص المتساوية للتطور والإسهام في مختلف المجالات. ومن خلال تمكين المرأة، يمكن تحقيق التكامل بين الجنسين في العملية التنموية، مما يؤدي إلى بناء مجتمع أكثر شمولية واستدامة. كما أن التركيز على تمكين المرأة اقتصاديا، وتعزيز قدراتها في ريادة الأعمال، والمشاركة السياسية، يساعد على تقليل فجوة التفاوت بين الجنسين ويخلق بيئة تدعم التنمية الشاملة.

على الرغم من التقدم الملحوظ في تمكين المرأة في الإمارات، إلا أن هناك تحديات ما زالت قائمة تتعلق بالمشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة. لتجاوز هذه التحديات، ينبغي الاستمرار في تطوير السياسات والمبادرات التي تساهم في تعزيز مشاركة المرأة في جميع المجالات، مع التركيز على رفع مستوى التوعية بأهمية دور المرأة في المجتمع. تعد تجربة الإمارات في تمكين المرأة نموذجا ملهما يمكن أن يقتدى به على مستوى المنطقة والعالم، حيث أن تمكين المرأة يرتبط بشكل وثيق بتحقيق التنمية المستدامة، ودون مشاركة فعالة من المرأة، لا يمكن تحقيق مجتمع متقدم وعادل يلبي طموحات جميع أفراده.

[1] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة(2020) . ص 24.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/